

اصلا كما ان فقر الذاكر لمن يكن غناؤه وكل واحد منهما اي من اللازم  
 والمفارق اما ان يخص حقيقة واحدة وهو الخاصة فاللازم كالخاصة  
 بالقرينة والمفارق الخاصة كما يضاكر بالفعل للامتنان وتوهم الخاصة  
 بانها كلية تقال عليها تحت حقيقة واحدة فقط فرج بغير النوع و  
 الفصل القريب وضاكر بقوله قولوا عرضيا واما ان يعر كل من اللازم والمفارق  
 صقايق فوق واحدة وهو العرض العام كما يقتضيه بالقول متا  
 اللازم العرض العام والفعل مثل المفارق العرض العام وقوله للان  
 وغيره من الشرائط متعلق بها وبيان بعينها وتوهم بانها كلية يقال عاما  
 تحت حقايق مختلفة يخرج بغير الجنس والفصل البعدي فما يقوله  
 قولوا عرضيا الباب الثاني وما صد التصورات فهو بالقرينة المتتابع  
 ويراد في الموقف وسبق قولنا ان القول هو المركب والموقف مركب كليتا  
 عند قولها عند اجراء النظر والاصحح هو الاول لان العرض من اقسام النظر  
 الذي هو ترتيب امور في كون النظر ترتيب امور من غير استخدام صحة الموقف  
 بالفهم ولو كان ذلك متبعا على هذا لزم الدور وهذا عرق بخصه  
 بتحديد او ترتيب امور بل لان الموقف لا يقيد من تصور  
 ان يكون مقرا له

يكون مركبا ومدد مدعى فوام لا بد من قرينة عقلية موصية بالانفصال  
 ولذا قالوا مدعى الناطق لانه النطق ومعنى الضامك لانه الضام  
 مع شئ وحال الشدة المناسبة اما بكنها وموافقا لوجه بغيرها عند  
 وهو الريم فالمعروف ما يكون يصون بسبب اكتساب تصور  
 انا بكنها او بوجه غير غم عداه فقولنا تصور يخرج التصديق  
 وقولنا لاكتساب يخرج المفهوم بالنسبة الى اوزانها البينة وقولنا ايا  
 واوليها الحد والوسم والتقسيم للحد والحد وعلامة كون الانصاف  
 لانه للحد والحد عن شئ من الابد الاصناف ارجح من ان يكون  
 لا يجوز توليف الموقف لانه لو كان للموقف موقوف لزم التسلسل  
 الخاب بان موقوف الموقف عينه كوجوه الوجود لان العينية متوعدة من موقوف  
 بل اما بان التسلسل غير لازم لان موقوف الموقف من صفت هو غير محتاج  
 للموقوف اذ اقالا لثابتة اذ لا له او كونها معلومة وكما انه من صفت  
 هو غير محتاج للموقوف اذ لا يحياها اليقين صفت هو موقوف ايضا  
 كونها معلوما باعتبار عارض صدق مطلق الموقف المحدود عليه  
 وقد عرفت ان الخاص يقع موقفا باعتبار اعتبارها بالخصوصية  
 هذا هو الارسال الذي قد ورد في هذا  
 التقدير كذا عرف الموقف فكله لا يجوز  
 تعريف العام باحد خواصه

